

(الاقتصاد غير الرسمي، الأسباب والآثار)

أ/ بطوش صورية، جامعة تيزي وزو

الملخص

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي تحمل الكثير من الجدل، هذه الظاهرة التي اختلفت تسمياتها و تعاريفها و على الرغم من تزايد انتشارها في مختلف اقتصاديات بلدان العام، إلا أن دراسة مختلف جوانبها لا تزال إلى حد الآن في مرحلتها الأولى يرجع هذا التقصير إلى صعوبة تحديد طبيعة مفهوم هذا الاقتصاد من جهة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح من جهة أخرى.

منذ اكتشافه كمفهوم في أوائل السبعينات، و الاقتصاد غير الرسمي و دوره في التنمية الاقتصادية محل نقاش كبير، بحيث يعتبر من جهة مصدر لكسب العيش للكثير من الفقراء، كما يمثل مجموعة من مشاريع تتميز بصمودها و مرونتها خاصة في الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية، من جهة ثانية فهو يهدد سلطة و إيرادات الدولة من خلال التجنب العمدي للقوانين و التنظيمات و الضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة، و بالتالي يؤثر على الإنفاق على البنية التحتية.

و تزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة و كنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي، فزيادة حجمه خاصة في الدول النامية و الإفريقية زاد الاهتمام بتحليله و فهم أسبابه و آثاره.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، الأسباب، الآثار

Abstract

The informal economy is one of the most important subjects which brings much controversy. This phenomenon, which is denominated and defined differently, and despite its increasing spread in various economies of countries, the study of its multiple aspects is still in its initial stage, due to the difficulty to determine the nature of the concept of this economy on the one hand; as well as, the difficulty of clearly defining the sphere of activity related to it, on the other hand. Since its discovery as a concept in the early seventies, the informal economy and its role in economic development has been the subject of considerable debate, indeed, on the one hand, it is a source of livelihood for many poor persons and it represents a set of projects characterized by their resilience and flexibility, especially in economical and social crises. On the other hand, it threatens the authority and the willingness of the State through deliberate avoidance of laws, regulations and taxes, what reduces the state's willingness, and thus, it affects the spending on infrastructure.

The informal economy is becoming increasingly important through its value-added volume and as a percentage of gross national product. The increase of its aspect, especially in developing and African countries has increased interest in its analysis and the understanding of its causes and impacts..

Keywords: informal economy, causes, effects

مقدمة:

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة و إن اختلفت تسمياتها (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج... إلخ)، شكلت اتجاهها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي

(OCDE)، مكتب العمل الدولي (BIT)، و البنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها.

و في ضوء ما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتكشف أهم الأسباب لانتشار غير الرسمي و الآثار الناجمة عنه.

أولاً: مختلف التعاريف المقترحة للاقتصاد غير الرسمي

1- التسميات التي ظهرت قبل كلمة " غير الرسمي ":

استعملت مختلف مصطلحات تعبر عن كلمة غير الرسمي لكن في قالب آخر، و ذلك في الفترة التي سبقت سنوات السبعينيات،

هذه الأخيرة تتمثل في :

- كلمة الهامشي: لقد استخدم الكثير من السوسيولوجيين و الاقتصاديين خلال فترة الستينيات كلمة الهامشي : الكتلة الهامشية، القطب الهامشي للمجتمع...إلخ، و ذلك نظراً لتواجد ظاهرة الزوج الريفي إلى المدينة و ما نتج من أزمة التشغيل، لذلك استعمل في ذلك الوقت هذا المصطلح للتعبير عن مفهوم واحد هو: غياب المواطن الثابت عند عدم قبول الإدماج في مجتمع ذو قوانين و ضوابط¹³⁶.

- الاستعمال الثاني لمعادفات أخرى: استعمل هذا المصطلح من طرف الكثير من الاقتصاديين و على رأسهم (لويس "Lewiss" 1994) أخصائي في اقتصاد التنمية، و الذي تحدث كثيراً عن القطاع " التقليدي " و القطاع " الحديث "، فقد اعتبر بأن القطاع التقليدي هو قطاع ريفي.

- كما عرف الكثير من الاقتصاديين القطاع التقليدي بأنه يضم طبقة الفقراء التي تنتظر التوظيف، فحسب مبادئ النيوكلاسيك تعد هذه الفئة ذات دخل متدني و إنتاج ضعيف مقارنة بعمال و إنتاج الاقتصاد الرسمي¹³⁷.

- الاستعمال لمصطلح آخر : و يقصد به الاقتصاد غير الرسمي الذي رافقه استخدام مصطلحي الفقر و البحث عن البقاء، للذان كثر الحديث عنهما خاصة في بلدان العالم الثالث¹³⁸.

كما ظهرت أيضاً منذ السبعينات عدة مصطلحات تصف ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ب: الاقتصاد غير المصرح به، غير المسجل، الموازي، الرمادي، المخفي، القطاع غير الرسمي، التحتي، الشبهي...إلخ).

يصعب إعطاء مفهوم دقيق للاقتصاد غير الرسمي، غير أن المكتب الدولي للعمل (BIT) استخدم ثلاث محاربات مختلفة لتعريفه:

- الاتجاه الإحصائي : الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.
- الاتجاه القانوني : الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني
- الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي : الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز و النقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

فالنظرية القائمة حول الاقتصاد غير الرسمي لا تزال غير مستكملة خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الآن لا تزال المعايير و المقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر بالرغم من الدراسات و الأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان كمنظمة العمل الدولية (OIT)، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) و مكتب العمل الدولي (BIT)...إلخ في مختلف البلدان النامية كبلدان أمريكا الجنوبية و بلدان إفريقيا بقصد تحديد مجال و حيز الأنشطة الممارسة في هذا الاقتصاد.

إذن و من أجل أن نقوم بإعطاء تعريف نسبي للاقتصاد غير الرسمي، يجب أولاً معرفة مختلف المحاولات التي استهدفت تعريف تسمياته المختلفة.

¹³⁶Bruno Lautier, l'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, imprimerie Carne Daw, France, 1994, p 07.

¹³⁷BunoLautier, ibid, p 08

¹³⁸Bruno Lautier, Ibid 07

2- تعريف الاقتصاد غير الرسمي :

- الاقتصاد التحتي: تتماشى تعريفات الاقتصاد التحتي مع نوعيات النشاطات المختلفة، و في هذا السياق يقول " باستيو Pastio " مختص في هذه المسألة " الاقتصاد التحتي يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش تشريعات الجزائية، الاجتماعية أو المالية) و التي بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية¹³⁹

يعني أنها تجمع في نفس الوقت بين النشاطات المخفية لكونها غير قانونية، أو الموسومة بالغش (عمل مخفي، الغش الضريبي...)، و النشاطات الخاصة (العمل المنزلي، التطوعي).¹⁴⁰

في حين يرى "برنارد.ف" أن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يستبعد الإنتاج المنزلي الذي لا يخضع للمبادلة في الأسواق الرسمي أو غير الرسمية و السوداء، كما يجدر بنا على صعيد ثان أن نتحدث عن استعمال الاقتصاد التحتي المواد بقصد إنتاج السلع و الخدمات، إذ يتعلق الأمر بمفهوم يختلف عن مفهوم الغش الضريبي لكون هذا الأخير يستدعي مناورات مالية (مثل إخفاء العائدات المالية، التدليس الضريبي... إلخ).¹⁴¹

أما " فريندرخ " فيقول بأن الاقتصاد التحتي لا ينحصر فقط عند النشاطات غير القانونية، بل يشمل أيضا العائد غير المصرح به الصادر من إنتاج السلع و الخدمات القانونية.¹⁴²

في حين يرى " حميد.ز " بأن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يحتوي على أنشطة شرعية أين معظمها أو جزء منها مخفي، و هذا لعدة أسباب، كالتهرب الضريبي، التهرب من التصريح الخاص بالاشتراكات الاجتماعية، التهرب من تصريح بالعمال... إلخ.¹⁴³ بناء على التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريفا شاملا خاص بالاقتصاد التحتي: هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة (عدم دفع الضرائب، عدم دفع الاشتراكات الاجتماعية...) و هذا إما باستخدام طرق غير شرعية و التي تضم الأنشطة الممنوعة من طرف القانون (كالمتاجرة في المخدرات، الأسلحة، الدعارة... إلخ) أو عن طريق إخفاء هذه الأنشطة.

- الاقتصاد الأسود : يشمل هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة التي لها عائدا في السوق لكنه غير مصرح به لدى السلطات العمومية.¹⁴⁴

إذا مفاهيم الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المخفي، العمل الأسود، الاقتصاد الموازي تدر كلها على الجزء غير الظاهر من الاقتصاد الرسمي، و يجب عدم الخلط بين الأموال السوداء التي تعتبر كثمار للأنشطة الرسمية غير المصرح بها و بين الأموال القذرة و الدنيئة التي تعتبر بمثابة الأرباح الناجمة عن الأنشطة غير الشرعية و الجرائم، فالاقتصاد الجريمة يضم الأنشطة غير الشرعية مثل تجارة المخدرات، الدعارة، ألعاب القمار... إلخ، التي تعطي عائدا غير شرعية و غير مصرح بها لدى المصالح الضريبية و مصالح الضمان الاجتماعي.¹⁴⁵

- القطاع غير الرسمي : يعود أول استعمال لهذه التسمية للأنثروبولوجي " كايتهارن 1973 "، و قد تم استعمالها لأول مرة باللغة الإنجليزية (Informel sector) ثم ترجمت بعد ذلك إلى اللغة الفرنسية (secteur informel)، و هذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل،

حيث

قدم

¹³⁹Marc Dubark Hatier, les milliards de l'ombre : l'économie souterraine, Imprimerie Maury, Paris, 1992, p 11

¹⁴⁰Philippe Barthelemy, Economie souterraine, Edition Economica, Paris, 1984, p 18.

¹⁴¹Bernard Fatin, les enjeux de l'économie souterraine, série scientifique, (CIRANO), Montréal, Décembre, 2002, P 06.

¹⁴²FriendrichShmeider, Dominique Enste, sous la protection de l'ombre : la croissance de l'économie souterraine, dossier économique, FMI, Washington, Mars 2002, P02.

¹⁴³Hamid Zidouni, L'économie non observée, approche comptable : cas des compte nationaux aglériens, CREAD, Alger, p 04

¹⁴⁴MichealPerarli, la fin du norias ? Réseaux migrants dans les économier marchandises, Edition l'harmatton, France, 2002, p 48

¹⁴⁵Micheal, Ibid, p 49.

" هارت " تقريراً (تقرير كينيا)، اين استعمل تسمية " القطاع غير الرسمي "، و هذا من أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلق العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة، و بين الأعمال التي تتركز على الأجر.¹⁴⁶

بينما يرجع بعض الباحثين أقدمية أكثر لهذه التسمية فهي تعود إلى فترات الخمسينات تحت شكل آخر هو " القطاع غير المنظم "، و الذي يشير إلى وحدات الإنتاج ذات الحجم الصغير و جزء من النشاطات غير النقدية. و تجدر الإشارة كذلك إلى نموذجي " لويس 1954 " و " هيرشمان 1958 " اللذان كانا يريان بأن الاقتصاد المتطور ما هو إلا نمو لقطاع حديث و الذي يهدف إلى امتصاص العمل النابع من القطاع التقليدي.

في بداية الأمر اعتبر المكتب الدولي للعمل (BIT) بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تحدد وفق سبعة معايير كما يلي:
سهولة ممارسة أنشطة القطاع غير الرسمي (غياب الحواجز عند الدخول في هذا القطاع).

استعمال الموارد المحلية.

ملكية عائلية للمؤسسة.

استعمال تكنولوجيا تقليدية، يغلب عليها طابع اليد العاملة.

الأسواق تكون تنافسية و بدون قواعد و قوانين.

اللجوء إلى تكنولوجيا مكيفة تمتاز بحركة كبيرة من العمل.

مجال الأنشطة في هذا القطاع محصور.

و بعد بضعة سنوات، أدخل على مفهوم القطاع غير الرسمي عدة اعتبارات أخرى كحجم الأنشطة الممارسة فيه، و علاقتها مع السلطات العمومية، هيكلها التنظيمي، رقم أعمالها... إلخ.

توجد عدة تعاريف لمفهوم القطاع غير الرسمي نذكر منها :

" القطاع غير الرسمي هو عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتحقق في هامش التشريعات الجزائية، الاجتماعية و الضريبية بمعنى آخر هي الأنشطة التي تخلت من حسابات المحاسبة الوطنية ".

" هو مجموعة الأنشطة التي تخلت للسياسة الاقتصادية الاجتماعية و بطبيعة الحال لكل قوانين الدولة ".

" الإنتاج في القطاع غير الرسمي يتمثل في الأنشطة الإنتاجية الممارسة من قبل المؤسسات غير المنظمة تنتمي إلى القطاع المنزلي، و تكون غير مسجلة قانونياً ".

و حسب مضمون اقتصاد التنمية لدى " النيوكينييزين "، فإن ديناميكية القطاع غير الرسمي تعود إلى مفهومين أساسيين هما :

– يعود سبب العجز في هيكله خلق الشغل إلى عدم التوافق بين عرض العمل في المدن لزيادة النمو الديمغرافي، الهجرة نحو المدن... إلخ)، و الطلب عليه من قبل المؤسسات (التصنيع الناقص).

– عدم القدرة على تغطية على تغطية نفقات الإنتاج الخاصة بالقوى العاملة، و ذلك راجع لمعدل الأجر المطبق من قبل المؤسسات الخاصة و العمومية.

هذا الفارق يتم عن طريق عوائد إضافية غير رسمية.¹⁴⁷

و بشكل عام، فإن القطاع غير الرسمي يظهر بأشكال مختلفة و هذا حسب البلد، و حسب المنطقة داخل نفس البلد و حتى المكان داخل نفس المدينة، و يشمل في العادة مختلف أنواع المؤسسات، بالإضافة إلى التحفيزات و المشاركات.

فأنشطة القطاع غير الرسمي تتنوع من البيع في الأرصفة و إعداد منتجات غذائية، بالإضافة إلى قائمة أخرى من أنشطة تتميز برأسمال ضعيف و تدر عوائد قليلة و لا تحتاج إلى مهارات عالية.

¹⁴⁶Bruno Lautier, Ibid, p 49.

¹⁴⁷Sonia Fayman, Rapport introduction sur la ville inclusive, 4ème forum international sur la pauvreté urbaine, Marrakech, Octobre 2001, p 09.

نوع آخر من هذه الأنشطة يحتاج إلى كمية معتبرة من عوامل الاستثمار كالحاجة إلى رأسمال، مهارة نوعا ما معتبرة، و إنتاج مرتفع)، نجد مثل هذا النوع مثلا في الأنشطة التي تختص في صناعة المنتجات الصناعية، مهنة الخياط، إصلاح السيارات...إلخ.

كما نجد شكل آخر من أنشطة القطاع غير الرسمي، يغلب عليه الطابع التقليدي كالصناعات الحرفية، أو في مجال الخدمات. و تجدر الإشارة للقول بأن أنشطة القطاع غير الرسمي تمارس بصفة خاصة من طرف أفراد يعملون لحساباتهم الخاصة، و هذا إما بشكل فردي أو بمساعدة عدد من الأفراد الذي ينتمون عادة إلى نفس عائلة صاحب المهنة.

– الاقتصاد الموازي : يضم هذا الاقتصاد الأنشطة التي تمارس في هامش النظام التجاري التقليدي، فهو لا يتعلق بالعمل المخفي لأن الأفراد اختاروا هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارسته، و ليس من أجل البحث عن الربح، إذ أن هذه الأنشطة يصعب قياسها.¹⁴⁸

– الاقتصاد غير المنظور : مصطلح الاقتصاد غير المنظور يرتبط بالأنشطة الاقتصادية التي من المفروض أن تكون مندمجة في الناتج الداخلي الخام (PIB)، لكنها لسبب أو لآخر تكون غير مسجلة في حسابات المحاسبة الوطنية.¹⁴⁹

و يشمل هذا النوع من الاقتصاد الأنشطة التي لا يمكن ملاحظتها، مثل الأنشطة غير الرسمية، الباطنية...إلخ.¹⁵⁰ من خلال كل التعاريف السابقة، يمكننا إعطاء تعريف شامل للاقتصاد غير الرسمي : الاقتصاد غير الرسمي هو ظاهرة واقعية ظهرت في مختلف أنحاء العالم، يوظف كل من يجد فرصة العمل فيه، و يمتاز بتنوع القطاعات : التجارية، الإنتاجية، الخدماتية...إلخ). تتم فيه العلاقات بين مختلف المتعاملين في إطار غير رسمي لعدم احترام قواعد و قوانين العمل...إلخ). إذن فالالاقتصاد غير الرسمي يشمل كل الأنشطة الخارجة عن الإطار الرسمي (أنشطة الاقتصاد التحتي، العمل الأسود، القطاع غير الرسمي...).

ثانيا : أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي

يمكن ذكر أسباب تنامي الاقتصاد الرسمي في النقاط التالية :

تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد و ذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع.

- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل و الاستثمارات و مدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات و من أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية و يتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية و استغلالها لأقصى درجة ممكنة.

- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

– النمو الديمغرافي المتزايد.

– الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصوصية و الأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية و ما ينتج عنها من تصريح العمال...إلخ.

– عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

– تراجع الدولة على أداء مهامها و انتشار البيروقراطية و الرشوة.

بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة...إلخ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.¹⁵¹

¹⁴⁸Claude Back, Mots associés avec l'économie, [http://www.perse.wanadal.fr/Claude Beck, mots associés avec économie.HTM](http://www.perse.wanadal.fr/Claude%20Beck,mots%20associ%C3%A9s%20avec%20%C3%A9conomie.HTM).2000.

¹⁴⁹OCDE : l'acte invite les gouvernements à moduler leur stratégie pour l'emploi en fonction d'autres objectifs sociaux, 2003, p4.

¹⁵⁰OCDE, IBID, p 43.

¹⁵¹المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر: أوهام أم حقائق، جوان 2004، ص 09.

- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، و بالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرا على الرجال فقط.

- تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها رسميا. هيكل النمو الاقتصادي : ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي جد ضعيف، أو يوجد هناك نمو لكن يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة، هذا ما يخلق اختلالا في إمكانية تشغيل البطالين، مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم. كما يمكن أيضا ذكر أهم العوامل التي تحفز تنامي الأنشطة غير الرسمية هي:¹⁵²

- 1- الضرائب: فكلما زادت أسعار الضرائب، كلما اعتبرها الأفراد كعبء عليهم، و هذا ما يشجع التهرب منها.
- 2- اللوائح: إن الاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله و يشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح و بالتالي ينشأ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها.

كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع، ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع إلى الحكومة أو هيئات التسويق، حصص الاستيراد و موانع التصدير... إلخ، فكل هذه القوانين تدفع بالمنتج و المستهلك بالإفلات منها و استخدام الأسواق المخفية والموازية. و تتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، و التي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على تنامي سوق العملات الموازية للسوق الرسمية، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيترك جزء منها في الخارج أو يبيعه في السوق السوداء.

- 3- الحظر: يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، و من أمثلة هذه الأنشطة: تجارة المخدرات، ألعاب القمار غير المشروعة... إلخ.

ما يلاحظ على مثل هذه الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلف في نفس الوقت أثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد.

- 4- الفساد البيروقراطي: يستخدم بعض الموظفين العموميين سلطاتهم في الحصول على مكاسب خاصة، يطلق على هذه العملية باسم الرشوة.

ثالثا : آثار الاقتصاد غير الرسمي

تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي على المستويات التالية:

- 1- على مستوى الضرائب و توازن الميزانية:

إن الأنشطة المخفية تهرب من كل أنواع الضرائب، و هذا ما يؤثر سلبا على ميزانية الدولة، فالبلد الذي يكون فيه الاقتصاد الرسمي أكثر تطورا من الاقتصاد غير الرسمي بعد استقرار ميزانيته العامة، و التي عن طريقها تستطيع الدولة أن تؤمن سيرورة الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرسمية، و هذا ما يؤدي إلى تطور هذا الاقتصاد

¹⁵²فيتو تانزي، الاقتصاد السري: أسباب هذه الظاهرة العالمية و آثارها، مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، 1983، ص 10.

2- على المستوى الاقتصادي:

من بين أهم الآثار التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاقتصادي هي تشجيع تطور السوق الموازي و بالتالي تنامي تداول استخدام الكتلة النقدية غير الرسمية و هذا ما يؤثر سلبيا على النظام البنكي، حيث تضعف لديه قدرة منح القروض للاقتصاد الرسمي، مما يؤثر سلبيا على الاقتصاد ككل¹⁵⁴

بالإضافة إلى أن زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة نفقات حجم الإنفاق العام و بالتالي زيادة في الموازنات، و هذا ما سيؤدي إلى ضغوطات اقتصادية تؤثر سلبا على العاملين في القطاع الرسمي.

كما أن هذا الاقتصاد يؤثر سلبا على المجال الصناعي و التجاري، و ذلك من خلال قدرته على تأمين السلع بأسعار أقل من أسعار السلع في القطاع الرسمي، و هذا ما يتولد تشجيع تنامي ظاهرة التزيف و التقليد.

و يؤدي هذا الاقتصاد أيضا إلى عدم صحة البيانات والمعلومات (معدل التضخم، معدل البطالة، الكتلة النقدية... إلخ) و التي تكون لازمة من أجل إعداد الخطط السنوية.

3- على المستوى الاجتماعي:

على الرغم من الآثار الإيجابية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل للأفراد الذي لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي، إلا أن هذا الأخير تظهر فيه آثار سلبية تتجلى خاصة في غياب الحماية الاجتماعية، و ما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية كالأمراض، السرقة... إضافة إلى ذلك فإن هذا الاقتصاد يخلف عدم المساواة بين عماله و عمال الاقتصاد الرسمي، فأثاره تبدو جلية في توزيع العبء الضريبي، حيث أن أصحاب القطاع الرسمي يجبرون على دفع الضرائب، في حين أن أصحاب القطاع غير الرسمي يتهربون من ذلك، مما ينتج عنه ارتفاع في مداخيل أصحاب القطاع الرسمي و انخفاض منها بالنسبة لأصحاب القطاع غير الرسمي، هذا بالرغم من استفادة كلا القطاعين من خدمات الدولة (التعليم المجاني، الصحة المجانية...).

كما أن هذا الاقتصاد يؤدي إلى استغلال الأطفال و النساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل، و يولد تأثيرا سلبيا على الرغبة في مواصلة التعليم، فأغلب العاملين في الاقتصاد التعليم، فأغلب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي يتصفون بتدني مستواهم التعليمي، غدا ينجذب الشباب عادة في منتصف طريقهم العلمي (لطور الأساسي و الثانوي و في أغلب الأحيان الابتدائي) إلى العطل في هذا الاقتصاد و هذا أما لتدهور مستوى معيشة أسرهم، أو من أجل البحث على الربح السريع في أقصر وقت ممكن، و هذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية و الجهل.

4- وضع السياسة:

تظهر آثار الاقتصاد غير الرسمي بوضوح على السياسة الاقتصادية، إذ أن تنامي هذا الأخير يؤدي إلى صعوبة التقدير الصحيح لحجم المتغيرات ذات الأهمية لواضع السياسة، لأنه من الصعب قياسه و هذا ما يخلف آثارا سلبية على تقدير معدل النمو بشكل صحيح، مما يؤدي إلى وضع وفقا لهذا المعدل سياسات تبدو أنها واضحة لكنها في الواقع قد تكون عكس ذلك.

فتشوه معدل البطالة الرسمي يلعب دورا سلبيا على السياسات الحكومية لأنه إذا أدرج العاملون في القطاع غير الرسمي في فئة غير العاملين هذا ما سيدفع بالحكومات إلى إتباع سياسات توسعية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفها الخاصة بهذا المجال في حين أن الواقع يكون عكس ذلك.

¹⁵³Bakandjawampengu, l'informel et le droit économique, journées des droits e l'homme, Unikin, Février 2002, p 02

¹⁵⁴Gerard Fields, la méthodologie et la théorie des nouvelles approches du secteur informel, OCDE, Parie, 1990, p 69.

نفس الحال بالنسبة لتشوه معدل التضخم فمثلا إذا ارتبط الاقتصاد غير الرسمي بالأسواق السوداء للبضائع، و كانت هناك ندرة في البضائع في السوق الرسمي هذا سيساعد على زيادة أسعارها في اقتصاد السوق السوداء، و في هذه الحالة يكون مؤشر الأسعار الرسمي أدنى بكثير من مؤشرات الأسعار الحقيقية.¹⁵⁵

خاتمة

يلعب الاقتصاد غير الرسمي دور هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، صحيح أنه لا يقدم حولا جذرية للخروج من الفقر و البطالة إلا أنه من دون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، سب توفير الحد الأدنى من العيش الكريم تصبح أكثر صعوبة و بل مستحيلة. و ينظر للاقتصاد غير الرسمي كمخزن للمبادرات القائمة على المؤسسات الصغيرة، و كدينامكية مستقلة لبناء القدرات و المهارات المتخصصة، لكن هذه القدرات غير مستغلة. ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد و البحث في سبيل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلا من الانشغال بالانفاق على الآثار السلبية التي برزت بأشكال متعددة في هذا البحث و المترتبة عنه، و تدعيم السبل المؤدية إلى تقوية آثاره الإيجابية.

¹⁵⁵فيتو تانزي، مرجع سابق، ص 13

المراجع المعتمدة:

- 1- فيتو تانزي، الاقتصاد السري: أسباب هذه الظاهرة العالمية و آثارها، مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، 1983.
- 2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر: أوهام أم حقائق، جوان 2004.
- 3- Bruno Lautier, l'économie informelle de la faillite de l'état à l'explosion des trafics, imprimerie Carne Daw, France, 1994, p 07.
- 4- Marc Dubark Hatier, les milliards de l'ombre : l'économie souterraine, Imprimerie Maury, Paris, 1992, p 11
- 5- Philippe Barthelemy, Economie souterraine, Edition Economica, Paris, 1984, p 18.
- 6- Bernard Fatin, les enjeux de l'économie souterraine, série scientifique, (CIRANO), Montréal, Décembre, 2002, P 06
- 7- Friedrich Shmeider, Dominique Enste, sous la protection de l'ombre : la croissance de l'économie souterraine, dossier économique, FMI, Washington, Mars 2002, P02
- 8- Hamid Zidouni, L'économie non observée, approche comptable : cas des compte nationaux aglériens, CREAD, Alger, p 04
- 9- Micheal Perarli, la fin du norias ? Réseaux migrants dans les économier marchandises, Edition l'harmatton, France, 2002, p 48
- 10- Sonia Fayman, Rapport introduction sur la ville inclusive, 4ème forum international sur la pauvreté urbaine, Marrakech, Octobre 2001, p 09.
- 11- Claude Back, Mots associés avec l'économie, <http://www.perse.wanadal.fr> / Claude Beck, mots associés avec économie.HTM.2000.
- 12- OCDE : l'acte invite les gouvernements à moduler leur stratégie pour l'emploi en fonction d'autres objectifs sociaux, 2003, p4
- 13- Bakandjawampengu, l'informel et le droit économique, journées des droits e l'homme, Unikin, Février 2002, p 02
- 14- Gerard Fields, la méthodologie et la théorie des nouvelles approches du secteur informel, OCDE, Parie, 1990, p 69.